1 الهجرة، جائحة كورونا وعقد اجتماعي جديد:

لقد أدّت جائحة كورونا إلى تفاقم أوضاع العمال المهاجرين ومكامن ضعفهم الموجودة منذٍ عقود. الاّ أن الجائحة أتاحت في الوقت نفسه، فرصة للتفكير في ما يجب تغييره حتى نتمكن من المضي قدماً بشكل أفضل. فكانت سلسلة من الندوات عبر الإنترنت جمعت المجتمع المدني في مختلف الدول وهدفت إلى تحديد حلول عملية للقضايا المتعلقة بالهجرة، تكون متجددة، قانونية مسندة الى الحقوق ومتجذرة في أهداف التنمية المستدامة. في ما يلي المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى اهتمام شديد في عالم يعيش مع حالة الجائحة وأبعد منها:

معالجة النقص في العمل اللائق:

لدى معالجة النقص في العمل اللائق، توجد حاجة إلى معالجة العوائق الأساسية والهيكلية التي تحميه. إن هجرة اليد العاملة المؤقتة تكشف نظاماً معيباً يقوم على استغلال العمال المهاجرين الذين يؤدون في المقابل مروحة واسعة من الخدمات والفوائد للدول المضيفة. إزاء هذا الوضع، يتوجب على الدول أن تلتزم بمسارات تفضي الى تسوية أوضاع العمال الأجانب و / أو منح الجنسية للأساسيين منهم الذين ساهموا بخدمات نوعية في الدول المضيفة أثناء الجائحة. علاوة على ذلك، ينبغي على الدول أن تطبق نظام الحماية الاجتماعية الشاملة الذي من شأنه أن يشكل مظلة حامية للعمال المهاجرين وأسرهم.

العقد الاجتماعي الجديد

على الرغم من الأهداف الـ 23 للاتفاق العالمي للهجرة، ودعوته لنهج مجتمعي وحكومي موحّد، الا انه يبقى اتفاقاً غير ملزم قانوناً للدول الأعضاء. إن تنفيذ أهداف الاتفاق العالمي للهجرة ليس كافياً سواء لمعالجة العجز عن تحقيق العمل اللائق للعمالة المهاجرة، أو لتصويب الشوائب التي تعترض نظامية العمل مثل ارتفاع تكلفة التوظيف، وسرقة الأجور، والنقص في الوصول إلى الخدمات للعمال المهاجرين في الدول المضيفة. نحن بحاجة إلى عقد اجتماعي جديد. في هذه الأوقات الاستثنائية، لن يكون من الممكن للجهات المعنية حل هذه المعوقات بالوسائل العادية. وبالتالي، يجب أن يضم العقد الاجتماعي الجديد جميع أصحاب المصالح، بما في ذلك المجتمع المدني والمنظمات التي تعنى بالعمال المهاجرين، في ورشة لوضع برامج الهجرة وتنفيذها ومراقبتها.

الوصول إلى العدالة للعمال المهاجرين

لا ينبغي ربط الوصول إلى العدالة للعمال المهاجرين في ما يتعلق بحقوقهم العمّالية بوضعهم كمهاجرين. ينبغي على الدول أن تزيل الحواجز التي تمنع المهاجرين من تقديم الشكاوى، لا سيما أولئك الذين يخضعون لبرامج التأشيرات المؤقتة، بما يمنع الاستغلال مثل سرقة الأجور وسائر أشكال الإساءة من قبل أصحاب العمل. إذا أردنا أن نبني بشكل أفضل، يجب أن يتمتع جميع العمال بالحقوق المكرسة في قوانين العمل والحماية، بغض النظر عن وضعهم الاجتماعي.

القدرة على التنظيم الجماعي

لقد سلّط الوباء الضوء على الروابط المجتمعية ومدى انتشار العدوى بين الأشخاص. لذلك، ينبغي للدول ألا تستثني أحداً، ولا سيما المهاجرون، في سعيها إلى حصانة القطيع والتعافي، وذلك من خلال القضاء على التمييز وتعزيز الاندماج العادل، عندها ندرك قوتنا الجماعية وليس فقط قوة النخبة أو المتميزين.

يجب على الدول أيضًا أن تتعلم من الممارسات الجيدة لبعضها البعض وكذلك من الأخطاء وأن تحافظ على التزاماتها الدولية تجاه حقوق الإنسان والتضامن والسلام والتنمية. عندها، يمكن للدول أن تبدأ بالنظر إلى المهاجرين كجزء من الحل بدلاً من إعمال المسؤولية بوجههم، واحترام حقوقهم، بما في ذلك حقهم في التنظيم، وحرية تكوين الجمعيات.

نحو تمكين المرأة والجندرة

الحقيقة المرّة ليست فقط في عدم التوازن بين الجنسين بل لأن الوباء جعل النساء أكثر عرضة للعنف وسوء المعاملة والاستغلال. فالنساء اللواتي غالبًا ما يتقاضين أجورًا أدنى من أجور العمال الذكور، تجبر على التوفيق بين وظائفهن والأعمال المنزلية أو الرعاية أو العمل غير المأجور. ولا يقتصر الاجحاف على الأجور فحسب، بل غالباً ما تكون فرص وظروف العمل المتاحة للنساء أدنى من تلك المتاحة للرجال، خاصة بالنسبة للعاملات المهاجرات، حيث يعمل العديد منهن في القطاع غير الرسمي أو في وظائف تتطلب مهارات متدنية ولا تحميها قوانين العمل. كما لا يزال العنف ضد المرأة، والاتجار بالبشر، والعوائق التي تحول دون حرية تنقل العمالة النسائية من الاشكاليات الرئيسية أيضًا. حتى التعافي يعد طريقًا غير نافذ للنساء حيث تتوقع منظمة العمل الدولية أن عددًا أقل منهن سيعاد توظيفهن بعد الوباء. إذا، لا ينبغي للدول أن تحمي المرأة فحسب، بل الأهم تمكينها من خلال مراعاة الفوارق بين الجنسين والاستجابة لها. يجب أن يرتكز بناء مستقبل أفضل على الحقوق والعدالة بدلاً من الأنظمة المعيبة التي تقوم على العمالة الرخيصة واستغلال النساء والجنس الآخر لصالح أقلية مستفيدة.

---

[1] 2030 Sustainable Development Goals

[2] Global Compact for Safe, Orderly and Regular Migration

[3] Devastatingly pervasive: 1 in 3 women globally experience violence

[4] Global wage growth lowest since 2008, while women still earning 20 percent less than men

[5] Fewer women than men will regain employment during the COVID-19 recovery says ILO